

ظاهرة الإسقاط في قراءة التراث اللغوي العربي: أسبابها وسبل علاجها

The projection phenomenon in reading of Arabian linguistic heritage: its raisons and ways of treatment

*د. عاشور بن لطرش

benlatreche.achour@ensc.dz (الجزائر) قسنطينة، المدرسة العليا للأساتذة،

تاريخ النشر: 2023/12/17

تاريخ القبول: 2023/07/17

تاريخ الاستلام: 2022/11/26

ملخص: يتناول هذا المقال موضوع قراءة التراث اللغوي العربي، بالتركيز على ظاهرة الإسقاط التي تُعدّ من أبرز الظواهر السلبية المرتبطة بالقراءة بصفة عامة، وقراءة التراث اللغوي العربي بصفة خاصة؛ نظراً لما قد تنتهي إليه من أحكام مغلوطة عن هذا التراث وعن اللسانيات الحديثة التي تتخذها غالباً منطلقاً للقراءة. والذي يسعى إليه هذا المقال هو تسليط الضوء على هذا الموضوع بعرض أنماط القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي، واتجاه الإسقاط في هذه القراءات، وأسباب هذه الظاهرة، وسبل علاجها من خلال ما اقترحه بعض الدارسين العرب المحدثين كمنهجية لقراءة التراث اللغوي العربي. **كلمات مفتاحية:** التراث اللغوي العربي، اللسانيات الحديثة، القراءة، الإسقاط، المقارنة.

Abstract:

This article deals with subject of reading the Arabian linguistic heritage by focusing on projection phenomenon, which is considering generally as one of the essential negative phenomenon related with reading, and especially reading Arabian linguistic heritage, because of the false judgments that may ended to about the heritage and the modern linguistics which takes it as a start point to reading.

This article aims to shed light this subject by exposing types of modern Arabian linguistic heritage readings', and the projection trend in these readings, also the reasons of this phenomenon, and ways of its treatment based on what some of the modern Arabian scholars exposed as a methodology to read the Arabian linguistic heritage.

Keywords: Arabian linguistic heritage; modern linguistics; reading; projection; comparison.

*المؤلف المرسل: د. عاشور بن لطرش، الإيميل: benlatreche.achour@ensc.dz

1. مقدمة:

يُجلى موضوع "قراءة التراث اللغوي العربي" على جملة من القضايا والإشكالات، بعضها يتصل بهذا التراث في حد ذاته، وبعضها الآخر يتصل بالغاية من قراءته، ومنهجية قراءته. وهذه القضية الأخيرة تُطرح بإلحاح خاصة مع ظهور اللسانيات الحديثة؛ إذ عُدتّ عند بعض الدارسين العرب المحدثين مما لا يمكن الاستغناء عنه عند قراءة التراث اللغوي العربي. ومعلوم أنّ حضور اللسانيات الحديثة في قراءة التراث اللغوي العربي يسمح بالإسقاط، بل هو الإسقاط عينه حينما يُقرأ أحدهما؛ أي التراث اللغوي العربي أو اللسانيات الحديثة، في ضوء الآخر.

في هذه الدراسة سنسلط الضوء على هذه الظاهرة بالتركيز على اتجاهات الإسقاط في القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي، وأسباب هذه الظاهرة، وسبل علاجها. وسنعرض هذه العناصر ضمن المحاور الآتية:
- تعريف التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة.

- قراءة التراث اللغوي العربي.

- إشكالية الإسقاط في قراءة التراث اللغوي العربي.

- مقاربات الدارسين العرب المحدثين لمنهجية قراءة التراث اللغوي العربي.

2. تعريف التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة:

نقصد بالتراث اللغوي العربي الفكر اللغوي الذي تركه النحاة العرب القدامى واللغويون وعلماء البلاغة والمفسرون وعلماء الكلام والفلاسفة، أو هو، على حدّ قول عبد الرحمن الحاج صالح: "ما تركه لنا العلماء العرب القدامى من أعمال جلييلة، انطلقت كما هو معروف من دراسة القرآن للحفاظ على لغته"¹. وتشمل هذه الأعمال، حسب تعريف أحمد المتوكل للتراث اللغوي العربي، كل الدراسات اللغوية التي تضمنتها المعاجم وكتب النحو والبلاغة وأصول الفقه وفقه اللغة والتفسير².

ونقصد باللسانيات الحديثة الفكر اللساني الحديث الذي أسس له الغربيون، بدءاً بدي سوسير (Ferdinand de

Saussure) باتفاق معظم مؤرخي اللسانيات.

3. قراءة التراث اللغوي العربي:

1.3 مفهوم قراءة التراث اللغوي العربي:

إنّ قراءة التراث اللغوي العربي لا تعدو أن تكون تفكيكا لمضامينه، يقول عبد السلام المسدي موضحاً المقصود بالقراءة في الدرس اللساني: "فكل قراءة - كما هو معلوم في اللسانيات العامة - هي تفكيك لرسالة قائمة بنفسها، وما التراث إلا موجود لغوي قائم الذات باعتباره كتلة من الدوال المترابطة، وإعادة قراءته هي تجديد لتفكيك رسالته عبر الزمن، وهي بذلك إثبات لديمومة وجوده"³.

ويُفترض أنّ قراءة التراث، أياً كان هذا التراث، تخضع لشروط تحكّمها، أهمها أن لا يُحمّل هذا التراث ما لا يتحمّله. ولكن الملاحظ أنّ بعض القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي نظرت إليه من خلال الغاية التي حدّتها سلفاً لهذه العملية، فحمّلتها ما لا يتحمّله، بتأويل مضامينه وإخضاعها لما يوافق هذه الغاية.

2.3 أنماط القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي:

يمكن تصنيف القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي إلى عدة أنماط تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في كل تصنيف؛

فإذا اعتمدنا، مثلاً، على الموضوع الذي تشغل عليه هذه القراءات سنصنفها كالاتي:

- قراءات تتمحور حول التراث اللغوي العربي في كليته وشموليته باعتباره تصورات ومصطلحات ومفاهيم وطرائق في دراسة اللغة.

- قراءات تتمحور حول ميدان معين من التراث اللغوي العربي، كالتراث النحوي، والتراث البلاغي، والتراث المعجمي، وغيرها من الميادين التي تُشكّل هذا التراث.

- قراءات تتمحور حول فكر شخصية لغوية عربية قديمة، كالخليل (ت 170هـ)، أو سيويه (ت 180هـ)، أو الجرجاني (ت 471هـ)، أو غيرهم من العلماء العرب القدامى الذي تناولوا في أعمالهم اللغة العربية واللغات البشرية بصفة عامة⁴.

وإذا نظرنا إلى ما تروم إليه كل قراءة، وكذا علاقتها باللسانيات الحديثة، سنصنفها إلى ثلاثة أصناف:

- قراءات استهدفت استكشاف مضامين التراث اللغوي العربي وشرحها دون أن تتوسل في ذلك إلى مفاهيم اللسانيات الحديثة ومقولاتها. ويمكن التمثيل لهذا الصنف بقراءة محمد كاظم البكاء لكتاب سيبويه الموسومة: "منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي"؛ حيث حاولت هذه القراءة استكشاف المنهجية المعتمدة في الكتاب من الداخل.

- قراءات استهدفت استنباط النظرية اللغوية في التراث اللغوي العربي أو إعادة صياغة هذه النظرية وفق ما يتطلبه العصر الحديث. ومن أبرز هذه القراءات: قراءة عبد السلام المسدي التي عرضها في كتابه: "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، وقراءة محمد عبد العزيز عبد الدايم الموسومة: "النظرية اللغوية في التراث العربي"، وأبحاث عبد الرحمن الحاج صالح ضمن ما يُعرف باسم "النظرية الخليلية الحديثة"، فقد سُميت هذه النظرية بـ"الحديثة" لأنها تحديث للنظرية التي وضعها الخليل وتلميذه سيبويه ومن حذا حذوها من النحاة العرب القدامى. وبعبارة أوضح، هي نظرية ثانية (ميتا نظرية) للنظرية الخليلية التراثية⁵.

وأهم ما يميز هذه القراءات أنّها استأنست باللسانيات الحديثة، ونعني بالاستئناس أنّ هذه القراءات استعانت بما جاءت به اللسانيات الحديثة من مصطلحات ومفاهيم، ولكن بعيداً عن كلّ أشكال التأويل والمقارنة التي تُنزل التراث اللغوي العربي منزلة هذا الفكر اللغوي الحديث أو العكس، يقول عبد السلام المسدي: "وقراءتنا للتراث اللغوي في الحضارة العربية وإن حصلت وتكاملت بفضل مقولات اللسانيات المعاصرة فإننا قد حرصنا -ما وسعنا الحرص- على تحاشي التعسف في الاستنتاج، والاعتباط في التأويل، فأعرضنا جوهرياً عن كل مقارنة صريحة أو تقريب تخميني بين نظريات العرب القدامى ونظريات اللسانيين المحدثين"⁶.

- قراءات استهدفت تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي العربي، أو التوفيق بين مضامين اللسانيات الحديثة ومضامين التراث اللغوي العربي، أو تقييم هذين الفكرين والمفاضلة بينهما، وغيرها من القراءات التي تجعل اللسانيات الحديثة طرفاً في القراءة. وأمثلة هذه القراءات كثيرة، سنكتفي هنا بذكر بعض العناوين التي تحيل عليها: تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي، الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديثة، النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي.

ومعظم هذه القراءات وقعت في منزلق الإسقاط باتخاذها، أولاً، اللسانيات الحديثة طرفاً في قراءة التراث اللغوي العربي، وبعتمادها، ثانياً، على قراءة أحدهما؛ أي التراث اللغوي العربي أو اللسانيات الحديثة، بمنظار الآخر من دون أن تراعي الاختلافات الموجودة بينهما.

4. إشكالية الإسقاط في قراءة التراث اللغوي العربي:

نقصه ههنا بالإسقاط أن يُقرأ فكر لغوي معين في ضوء فكر لغوي آخر. وتتخذ هذه الظاهرة في القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي منحيين: الأول أن يُقرأ التراث اللغوي العربي في ضوء ما وصلت إليه اللسانيات الحديثة، فُتسقط مضامين هذا الفكر، سواء أكانت نظريات قائمة بذاتها أم كانت مصطلحات أم مفاهيم أم طرائق التحليل، على التراث اللغوي العربي، والثاني أن تُقرأ اللسانيات الحديثة من خلال التراث اللغوي العربي، ويتجلى هذا المنحى في القراءات التي تسعى إلى تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي العربي. والمنحى الأول أكثر شيوعاً من المنحى الثاني، يقول أحمد المتوكل: "أغلب أنماط الإسقاط وأشهرها إسقاط نظرية حديثة على الفكر التراثي... إلا أنه من غير النادر أن يحصل العكس فيسقط الفكر التراثي

على إحدى النظريات اللسانية الحديثة. المثال المعروف لهذا النمط من الإسقاط ما نجده في القراءات المتعصبة للتراث التي تسعى في نفي الدرس اللساني الحديث باعتباره مجرد بديل مصطلحي للنحو والبلاغة القديمين⁷.

والإسقاط، كما يراه أحمد المتوكل، نوعان:

- إسقاط وجود: ويتمثل في إسقاط مفاهيم فكر لساني ما أو سماته المنهجية على فكر آخر. ومن أبرز نماذجه في القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي إسقاط مفاهيم النظريات اللسانية الحديثة، كالنظام والتوزيع والبنية العميقة والبنية السطحية والتحويل والتحكم المكوني على النظرية النحوية العربية التراثية.

- إسقاط تقويم: ويتمثل في الحكم على فكر لساني معين سلباً أو إيجاباً انطلاقاً من فكر لساني آخر. ومن أمثله في القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي الانتقادات التي وجهها الوصفيون العرب للفكر النحوي العربي القديم، كاعتماده على المعيارية والذاتية والتعليل في مقابل اعتماد الفكر اللساني الحديث على الوصفية والموضوعية⁸.

إنّ الإشكال في القراءات الإسقاطية، سواء أأخذت اللسانيات الحديثة منطلقاً لقراءة التراث اللغوي العربي أو العكس، أنّها قد تنتهي إلى استنتاجات خاطئة، كالقول بمماثلة مضامين التراث اللغوي العربي (المصطلحات ومفاهيمها وطرائق التحليل وإجراءاته...) لمضامين اللسانيات الحديثة، أو القول بأسبقية علماء اللغة العرب القدامى إلى كثير من المبادئ والمفاهيم وطرائق التحليل التي اعتمدت عليها اللسانيات الحديثة، وغيرها من الاستنتاجات التي هي في حقيقة الأمر عبارة عن أحكام مغلوطة عن التراث اللغوي العربي وعن اللسانيات الحديثة على حد سواء. ولتوضيح هذه الفكرة سنمثل بمصطلحين ذهببت بعض القراءات إلى أنّ مفهومهما في النظرية النحوية العربية التراثية وبعض النظريات اللسانية الحديثة واحد، وهما: التحليل البنيوي والتحويل.

- التحليل البنيوي: انتهت بعض القراءات إلى أنّ التحليل البنيوي، ونعني هنا طريقة تحديد الوحدات اللغوية عند البنيويين عامة وعند بلومفيلد (**Leonard Bloomfield**) على وجه الخصوص، لا يختلف عن التحليل الذي اعتمد عليه النحاة العرب القدامى في تحديدهم للوحدات اللغوية التي تتألف منها الجملة في اللغة العربية⁹. وعبد الرحمن الحاج صالح يرى أنّ بين التحليلين اختلافات كثيرة، أهمها أنّ التحليل على مستوى الكلمة والتركيب يقوم عند التوزيعيين والبنيويين بصفة عامة على التقطيع الاستبدالي؛ أي تقطيع الوحدات اللغوية ورصد اختلافها من خلال استبدالها بوحدات أخرى، وأما عند النحاة العرب القدامى فيقوم على إجراء وحدة على وحدة أخرى أو حمل وحدة على وحدة أخرى حتى يتضح التكافؤ بينهما في البنية، فتشكّل هذه البنية ما يُعرف بالمثال، كمثال الكلمة، ومثال اللفظة، ومثال التركيب¹⁰.

- التحويل: نجد في كثير من القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي أنّ مفهوم التحويل عند تشومسكي (**Naom Chomsky**) هو نفسه مفهوم التحويل عند النحاة العرب القدامى، بل إنّ هؤلاء النحاة سبقوا تشومسكي إلى الاعتماد على هذا الإجراء في دراسة اللغة¹¹. والمعروف أنّ قواعد التحويل عند تشومسكي هي جزء من مكونات الجهاز الواصف للنظرية التي اقترحها تحت اسم "النظرية التوليدية"، وهذه القواعد لحقتها عدة تعديلات أثرت في دورها، ففي النموذج المعيار (نموذج 1965) مثلاً، صارت هذه القواعد لا تؤدي أي دور في التأويل الدلالي للجملة، ولا يمكنها أن تغير معنى الجملة؛ ذلك أنّ كلّ ما يتعلق بالمعنى يُحدد سلفاً في البنية العميقة¹². ويضاف إلى ما تقدم أنّ هذه القواعد ترتبط في النظرية التوليدية بوجود مكونات تتكفل بتوليد الجملة وتأويلها، كالمكون التركيبي الذي يتكفل بتوليد البنية العميقة للجملة، والمكون الصوتي الذي يتكفل بتأويل

البنية السطحية للجملة تأويلا فونولوجيا، والمكون الدلالي (أضيف في نموذج 1965) الذي يتكفل بتأويل البنية العميقة للجملة تأويلا دلاليا¹³. والقول بأن التحويل كمكون فرعي في النظرية التوليدية موجود في النظرية النحوية العربية التراثية يقتضي أن يكون تصور النحاة العرب القدامى للجملة وبنياتها وطبيعة هذه البنيات والمكونات التي تتكفل بكل بنية هو نفسه تصور تشومسكي. وحتى التحويل باعتباره قواعد تتحقق في أشكال معينة، كالتقديم والتأخير والحذف والزيادة، يختلف بين النظرية التوليدية والنظرية النحوية العربية التراثية، ففي النظرية التوليدية يُنظر إليه على أساس أنه يؤدي إلى تغيير في البنية التركيبية للجملة، وفي النظرية النحوية العربية التراثية يُنظر إليه على أساس أنه يحصل به التكافؤ في البنية اللغوية (بنية الكلمة وبنية اللفظة وبنية الجملة)، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "وأما مفهوم التحويل فلا تعرفه البنيوية (باستثناء هاريس وهو شاذ). وقد وُفق تشومسكي في إحيائه وإدخاله في النظرية اللغوية غير أنه لم يجعله الأساس في كل شيء كما هو عند النحاة العرب الأولين وذلك لأن إجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أنّ المحول والمحول إليه متكافئان، فالتحويل (مع عكسه) من وجهة نظر المنطق الرياضي الحديث تكافؤ غير اندراجي وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس (أما الاندراج فلا يحصل به هذا التكافؤ). ثم التحويل عند العرب تحويلا: هذا الذي يُبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويل تُفسر به الشواذ عن القياس"¹⁴.

ومما تقدم يتضح أنّ وجود مصطلحات مشتركة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، كمصطلح الجملة ومصطلح الفعل ومصطلح التوزيع ومصطلح التحويل... إلخ لا يعني أنّ مفاهيم هذه المصطلحات هي أيضا مشتركة بين الفكرين، إذ يمكن أنّ تكون كذلك ويمكن أن تكون مختلفة، وهو الحاصل مع كثير من هذه المفاهيم. وتفسير ذلك أنّ هذه المصطلحات المشتركة ترتبط بالموضوع الذي اشتغل عليه علماء اللغة العرب القدامى واللسانيون المحدثون، ألا وهو اللغة، سواء أكانت لغة بعينها، كاللغة العربية بالنسبة للنحاة العرب القدامى، أم كانت اللغة باعتبارها ظاهرة كونية؛ أي اللغات البشرية بصفة عامة، وأما المفاهيم فهي تصورات ترتبط بنمط التفكير الذي أنتجها، ومعلوم أنّ "كل مفهوم له مرجعيته وتاريخه وسيورته الخاصة به انطلاقا من المكانة التي ينفرد بها ضمن نظرية محددة من جهة أولى، ومن خلال علاقته بغيره من المفاهيم سواء تلك المتواجدة معه ضمن النظرية نفسها أو ضمن نظرية أخرى مغايرة قريبة أو بعيدة من جهة ثانية"¹⁵.

وفي الحقيقة، ما يهمنا هنا ليس التمثيل للإسقاط وإنما أسباب هذه الظاهرة، ثم سبل علاجها. ويبدو، فيما يتعلق بالمسألة الأولى، أنّ أهم سبب يفسر شيوع الإسقاط في القراءات الحديثة للتراث اللغوي العربي هو اعتماد هذه القراءات على اللسانيات الحديثة كطرف ثان في القراءة من دون مراعاة ما يميز هذه الأخيرة؛ أي اللسانيات الحديثة عن التراث اللغوي العربي، وخاصة تلك الاختلافات الناتجة عن اختلاف المناخ الذي نشأ فيه كلّ واحد منهما، وتأثير ذلك عليهما باعتبارهما أفكارا وتصورات عن اللغة وعن إجراءات دراستها، فالمعروف أنّ المناخ العلمي الذي يسود في عصر من العصور أو في مكان من الأماكن يشكّل رافدا مهما لكل فكري لغوي ينشأ في ذلك العصر أو ذلك المكان.

ويرتبط هذا السبب بأسباب أخرى فرعية، أهمها:

- قلة الدراسات التي توضح بشكل لا لبس فيه طبيعة الفكر اللغوي العربي القديم والفكر اللغوي الحديث وما يميز كلّ واحد منهما عن الآخر¹⁶.

- اعتماد بعض القراءات على المقارنة، والمقارنة باعتبارها تقتضي على الأقل فكرين لغويين اثنين تجعل القراءة أكثر عرضة للإسقاط؛ ذلك أنّها تدفع القارئ من حيث لا يشعر إلى إسقاط فكر لغوي على فكر آخر.

5. مقاربات الدارسين العرب المحدثين لمنهجية قراءة التراث اللغوي العربي:

يقتضي علاج ظاهرة الإسقاط في قراءة التراث اللغوي العربي القضاء على أسباب هذه الظاهرة أو تفاديها. ويتحقق ذلك، كما أشرنا إليه سابقاً، بقراءة هذا التراث في ضوء المناخ الذي أنتجه، وإذا فرضت اللسانيات الحديثة وجودها كطرف في هذه العملية فينبغي على القارئ أن يأخذ بعين الاعتبار كل الاختلافات الموجودة بينها وبين هذا التراث. هذا هو الشرط الذي يتفق عليه أغلب الدارسين العرب المحدثين بهذا الموضوع، فهذا مصطفى غلفان يرى أنّ التراث اللغوي العربي يُمثّل مرحلة من مراحل تطور الفكر اللغوي الإنساني، وأنّ تقييمه في ضوء ما وصلت إليه اللسانيات الحديثة إجراء لا تدعمه نظرية المعرفة ولا تاريخ العلوم وفلسفة مناهجها؛ ذلك أنّ لكل عصر لسانياته التي تخضع لا محالة إلى خصوصيات ذلك العصر¹⁷.

وهذا عبد القادر الفاسي الفهري يرى أنّ قراءة التراث اللغوي العربي تكون مشروعة إذا كان الهدف منها بناء نظرية تؤرخ للفكر اللغوي العربي¹⁸، واشترط أن تكون هذه القراءة بعيدة عن كلّ أشكال الإسقاط، يقول موضحاً السبب في ذلك: "طبعاً مواجهة الفكر اللغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر يؤدي إلى نوع من اللاتاريخية والأناكرونيزم (anachronism) إذ يضطرنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتكنولوجية معينة بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج لم يعد ممكناً معها أن نأخذ بتحليل القدماء رمتها"¹⁹.

وهذا عبد الرحمن الحاج صالح يعقد مقارنة بين الفكر اللغوي العربي القديم والفكر اللغوي الحديث، ولكنه لم يُسقط أحدهما على الآخر لاقتناعه بأنّ لكلّ فكر إطاره النظري والمنهجي الخاص به، يقول موضحاً منهجيته في هذه المقارنة: "حاولنا القيام بمقارنة بين ما قاله العلماء العرب القدامى وما قاموا به من بحوث وما توصلوا إليه من أفكار ومنهج التحليل وما يقوله العلماء المحدثون في مختلف نظرياتهم ومذاهبهم... ولا بد ههنا أن أوضح مرادي من ذلك: فالمقصود من هذا ليس هو أن نأخذ كلّ ما يقوله المحدثون من علماء اللسانيات وننطلق منه كأصول ثم ننظر ما الذي يوافق ذلك فيما جاء به العلماء القدامى من أقوال فنحكم على بعضها بالصحة لموافقتها لها وبعضها بالخطأ (بل بالبدائية) لمخالفتها فهذا تعسف محض"²⁰. وأضاف في موضع آخر: "لا نريد النظر فيما أخرج القدامى وفي أعيننا نظارات خاصة بالعصر الذي نعيش فيه فنطمس الرؤية القديمة بالرؤية الجديدة ولو من بعض الجوانب. وكلّ يعرف أنّ لكلّ عصر نظرة خاصة وتصوراً خاصاً للظواهر وكيفية خاصة للكشف عن أسرارها"²¹.

والمقام لا يتسع لعرض أقوال كل الدارسين العرب المحدثين الذين أكدوا على ضرورة قراءة التراث اللغوي العربي في ضوء المناخ الذي أنتجه. وإجماع هؤلاء على هذا الشرط لا يعني أنّهم لم يختلفوا في الضوابط الأخرى التي تحكم قراءة هذا التراث، فكما أشرنا إليه سابقاً، تختلف الغاية من قراءة التراث اللغوي العربي من دارس إلى آخر، وهذا الأمر قد يؤثر على الإجراءات التي يعتمد عليها كلّ دارس لتحقيق ما يريد من قراءته. ولتوضيح هذه الفكرة سنعرض خلاصة لقراءتين للتراث اللغوي العربي، اختلفتا بدءاً في الغاية من قراءة هذا التراث ثم اختلفتا في إجراءات هذه القراءة، وخاصة ما يتعلق بالمقارنة، وهما: قراءة أحمد المتوكل وقراءة محمد الأوراعي.

فأما قراءة أحمد المتوكل فكانت غايتها استكشاف إمكانات عقد حوار معرفي بين التنظير العربي التراثي للدلالة والدرس اللساني الوظيفي الحديث²². وقامت على مبدئين: أحدهما أنّ المفاهيم التي قامت عليها علوم اللغة العربية، كعلم المعاجم وعلم النحو وعلوم البلاغة وفقه اللغة وأصول الفقه والتفسير، هي مفاهيم تُشكّل إطاراً نظرياً واحداً موحداً، والآخر أنّ التراث اللغوي العربي يُمثّل مرحلة من مراحل تطور الفكر اللغوي الذي بدأ حين بدأ الإنسان يفكر في اللغة، وسيتمدد امتداد التفكير في هذه الظاهرة، وليس كما يراه بعض الباحثين درساً لغوياً مفصلاً عن الفكر اللساني الحديث، ويجسد ما يُعرف في إستيمولوجيا العلوم بـ"القطيعة"²³.

استناداً إلى هذين المبدئين شرع أحمد المتوكل في قراءة التراث اللغوي العربي عبر ثلاث مراحل لخصها في قوله: "اعتماداً لأطروحة التطور (في مقابل أطروحة القطيعة) وفي ظلها اقترحنا (المتوكل (1982)) قراءة للفكر اللغوي العربي القديم في مراحل ثلاث:

- أولاً: استخلصنا من مختلف علوم اللغة العربية أهم مقومات التنظير العربي القديم للدلالة؛
- ثانياً: حددنا معالم منهجية عامة لمقارنة النظرية الدلالية العربية القديمة بالنظريات اللسانية الحديثة خاصة منها النظريات الموجهة تداولياً، مثل "نظرية الأفعال اللغوية" في ما يُسمى "فلسفة اللغة العادية"، ونموذج "الفرضية الإنجازية" في النظرية التوليدية التحويلية، ومختلف النظريات الوظيفية بالتركيز على نظرية "النحو الوظيفي"؛
- ثالثاً: حاولنا استكشاف إمكانات عقد حوار معرفي بين النظرية الدلالية العربية المستخلصة والنظريات التي قُورنت بها؛ حيث بيّنا على الخصوص مدى الاستثمار المتاح للنتاج اللغوي العربي القديم في التنظير اللساني الحديث بوجه عام²⁴.
- ولتلافي الوقوع في الإسقاط اقترح أحمد المتوكل ضابطين ينبغي على أية قراءة للتراث اللغوي العربي أن تتقيد بهما، وهما:
 - قراءة التراث اللغوي العربي وتقييمه يكون في ضوء المناخ الفكري الذي أنتجه وليس في ضوء الفكر اللغوي الحديث.
 - وضع ميتا نظرية تعلق جميع النظريات وتشكّل المرجع والحكم الوحيدين لكلّ قراءة، وبهذا نتحاشى الانطلاق من نظرية بعينها، حديثة كانت أم قديمة، في قراءة نظرية أخرى²⁵.
- وذهب إلى أنّه يمكن الاعتماد على المقارنة في قراءتنا للتراث اللغوي العربي، ولكنه اشترط أن تكون هذه المقارنة، حينما يتعلق الأمر بتقييم التراث اللغوي العربي، في إطار النظرية الوظيفية المثلى؛ أي الميتا نظرية التي اقترحها²⁶، من جهة، وبين هذا التراث والنظريات اللغوية التي عاصرت من جهة أخرى²⁷.
- وفي ختام هذا الموضوع اقترح أحمد المتوكل أن نتعامل مع التراث اللغوي العربي على أساس أنّه يتخذ إزاء الدرس اللساني الحديث ثلاثة أوضاع، هي:
 - التراث تاريخ: والمقصود بهذه المقولة أنّ التراث اللغوي العربي يُمثّل حقبة من حقبة تطور الفكر اللغوي بصفة عامة، وتطور الفكر اللغوي الوظيفي بصفة خاصة.
 - التراث مرجع: والمقصود بهذه المقولة أنّه يمكن العودة إلى التراث اللغوي العربي لاحتجاج والبرهنة.
 - التراث مصدر: والمقصود بهذه المقولة أنّه يمكن العودة إلى التراث اللغوي العربي والأخذ منه لإغناء النظريات اللسانية الحديثة²⁸.

وأما قراءة محمد الأوراعي فكانت غايتها مساءلة النظرية التي وضعها النحاة العرب القدامى وتقويمها بالاعتماد على "نحو اللغة العربية التوليقي" الذي اقترحه في إطار ما أسماه "اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية"²⁹. وقد استهل هذه القراءة بتقسيم مختلف القراءات التي تتخذ التراث اللغوي العربي موضوعاً لها إلى نوعين: نوع اصطلاح عليه اسم "القراءة الأولى للغويات التراثية"، وهي قراءة يقتصر هدفها على تحصيل معرفة في العلوم اللغوية التراثية، ونوع اصطلاح عليه اسم "القراءة الثانية للغويات التراثية"، وهي قراءة تهدف إلى تقويم التراث اللغوي العربي؛ أي تكون مضامين هذا التراث موضع تساؤل وتقويم وليس موضع تحصيل كما في القراءة الأولى³⁰.

وذهب بخصوص المقارنة إلى أنّها تأتي في القراءة الثانية للغويات التراثية بعد مرحلة المساءلة ومرحلة المقابلة³¹. وحصر أهدافها في الوقوف على انتقال نحو اللغة موضوع المقارنة من نموذج نحوي إلى نموذج آخر، والكشف عن خصائص كل نموذج، وخاصة النموذج المستحدث باعتباره جاء ليتجاوز النموذج أو النماذج السابقة³². وقد اشترط أن تتقيد هذه المقارنة بجملة من الشروط، أهمها:

- أن تكون بين نموذجين نحويين انبثقا من خصائص اللغة العربية، ودونا بهذه اللغة، وصبيغا في سياق معرّف وتاريخي مختلف.
 - أن يكون لكل نموذج نحوي من النموذجين موضوع المقارنة بنية داخلية مغايرة للنموذج الآخر³³.
- ويبدو من المقارنات التي أجراها بين النحو العربي التراثي ونحو اللغة العربية التوليقي أنّه أخذ بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة بين هذين النحويين المرتبطة بظروف نشأتهما، ويتضح هذا من قوله حين راح يقارن بين البنية الداخلية للنحو العربي التراثي والبنية الداخلية لنحو اللغة العربية التوليقي: "والحال أنّ بناء النموذج النحوي لم يكن يدخل في اهتمامات المتقدمين، وهو من صميم العمل العلمي حالياً"³⁴. وقوله في اختلاف المنهجية المتبعة لاقتناص المعرفة اللغوية في كلا النحويين التراثي والتوليقي: "إنّ المنهجية قديما لا تخرج عن النزعة المراسية القائمة على جمع المعطيات اللغوية وإخضاعها للمعالجة بالإعمال المباشر للملكات الذهنية، وما قد يترتب عن تفاوتها لدى الدارسين من تفاوت في نتائجها...بينما في وقتنا الراهن استحدثت النظرية اللسانية بصفقتها منهجية لاقتناص المعرفة النسقية المتميزة باليقين الرياضي والحق الوجودي"³⁵.
- ومهما يكن أمر المقارنة بين أحمد المتوكل من جهة ومحمد الأوراعي من جهة أخرى، ما يهمنا هنا أنّ كل القراءات التي لم يعلق بها شائب الإسقاط أخذت بالأسباب التي تحول بينها وبين هذه الظاهرة، فلم تُسقط أي فكر لغوي، سواء أكان قديما أم حديثا، على الفكر اللغوي العربي القديم.

6. خاتمة:

حاصل ما نخلص إليه أنّ الإسقاط في قراءة التراث اللغوي العربي يتمثل أساسا في قراءة هذا التراث في ضوء اللسانيات الحديثة، وأنّ هذه الظاهرة تنجر عنها أحكام مغلوطة عن هذا التراث وعن اللسانيات الحديثة على حد سواء. وإزاء هذا الوضع اقترح بعض الدارسين العرب المحدثين جملة من الإجراءات تُجنب القارئ الوقوع في هذا المنزلق، أولها وأهمها مراعاة الاختلافات بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة التي هي نتاج اختلاف المناخ الذي نشأ فيه كلّ واحد منهما، وعدم اتخاذ أحدهما؛ أي التراث اللغوي العربي أو اللسانيات الحديثة، منطلقا لقراءة الآخر.

7. قائمة المصادر والمراجع:

● المؤلفات:

1. أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، (الرباط، 2006).
2. عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، (الجزائر، 2007).
3. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر (الجزائر، 2007).
4. عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، (بيروت، 2009).
5. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، (الدار البيضاء، 1985).
6. محمد الأوراعي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليقي، منشورات ضفاف ودار الأمان ومنشورات الاختلاف، (بيروت والرباط والجزائر، 2018).
7. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية: أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، (عمان، 2013).
8. مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، (إربد، 2010).
9. هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، منشورات ضفاف ودار الأمان ومنشورات الاختلاف، (بيروت الرباط والجزائر، 2015).

● المدخلات:

10. مصطفى غلفان، التراث العربي واللسانيات: الممكن والمستحيل، أعمال المؤتمر الدولي الثالث: التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة، 14 مارس 2019، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

8. قائمة الإحالات:

- 1- عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص7.
- 2- ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، 2006، ص166.
- 3- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009، ص21-22.
- 4- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية: أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص185.
- 5- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج2، ص82.
- 6- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص53.
- 7- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص170.
- 8- ينظر: المرجع نفسه، ص169.
- 9- ينظر: هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، منشورات ضفاف ودار الأمان ومنشورات الاختلاف، بيروت والرباط والجزائر، 2015، ص273-281.
- 10- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص36-42.
- 11- ينظر: هدى صلاح رشيد، تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب، ص389-400.
- 12- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، 2010، ص121.
- 13- ينظر: المرجع نفسه، ص109-122.
- 14- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص43.
- 15- مصطفى غلفان، التراث اللغوي العربي واللسانيات: الممكن والمستحيل، أعمال المؤتمر الدولي الثالث: التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2019، ص144.
- 16- ينظر: المرجع نفسه، ص130.
- 17- ينظر: المرجع نفسه، ص147-151.
- 18- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، الدار البيضاء، 1985، ص34. وص61-62.
- 19- المرجع نفسه، ص61.
- 20- عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص7-8.

- 21- المرجع نفسه، ص8. وللاطلاع على بعض المقارنات التي عقدها عبد الرحمن الحاج صالح بين النظرية النحوية التراثية والنظريات اللسانية الحديثة ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص215-217. وج2، ص23-43.
- 22- للاطلاع على هذه القراءة ينظر: أحمد المتوكل Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Maroc, 1982.
- 23- ينظر: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، ص165-168.
- 24- المرجع نفسه، ص168.
- 25- ينظر: المرجع نفسه، ص170. وص211.
- 26- للاطلاع على أسس هذه النظرية ينظر: المرجع نفسه، ص43-54.
- 27- ينظر: المرجع نفسه، ص211-212.
- 28- ينظر: المرجع نفسه، ص213-215.
- 29- للاطلاع على نماذج من هذه القراءة ينظر: محمد الأوراعي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليقي، منشورات ضفاف ودار الأمان ومنشورات الاختلاف، بيروت والرباط والجزائر، 2018.
- 30- ينظر: المرجع نفسه، ص197-202.
- 31- ينظر: المرجع نفسه، ص202.
- 32- ينظر: المرجع نفسه، ص212.
- 33- ينظر: المرجع نفسه، ص211-212.
- 34- المرجع نفسه، ص117.
- 35- المرجع نفسه، ص117-118.